



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

**مناقشة رسالة الماجستير**

**العنوان**

**صورية عقد الشركة**

**دراسة تحليلية في ظل احكام قانون الشركات الاتحادي رقم 2 لسنة 2015**

**للطالب**

**محمد ابراهيم شمل المعمرى**

**المشرف**

**د. عماد الدحيات، قسم القانون الخاص**

**كلية القانون**

**المكان والزمان**

**11:00 صباحاً**

**الخميس، 13 يونيو 2019**

**مبنى كلية القانون طلاب قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول**

**الملخص:**

إن النمو الاقتصادي الذي شهده العالم بشكل عام فرض على الدول والحكومات العديد من التحديات من أجل مواكبة هذا النمو الاقتصادي والسير مع عجلة التنمية الاقتصادية ، الامر الذي استوجب على دول وحكومات العالم ان تضع القوانين التي تنظم الاقطاع الاقتصادي وتساهم في تطوره وتحفظ حقوق اصحاب الاستثمار والشركاء ،وتعمل في الوقت ذاته على حماية المصلحة العامة وارساء التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومقتضيات السيادة الوطنية على مقدرات الدولة والقطاع الاقتصادي فيها ، ووجود التشريعات القوية المنظمة للقطاع الاقتصادي والاستثماري في اي دولة كانت يجعل منها محلا لاستقطاب المستثمرين وملذاً أمناً بالنسبة لهم لاستثمار اموالهم ، لذلك نجد ان دولة الامارات العربية المتحدة لم تغفل هذا الجانب وادركت اهميته فبعد ان رأت ان القانوني الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 لم يعد يواكب ما حصل من نمو اقتصادي عمدت الى اصدار قانون الشركات رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية الذي شمل العديد من التغييرات ذات الاهمية والمتعلقة بالشركات التجارية ، حيث جاء القانون مؤكداً لمبدأ الرسمية في عقد الشركة وضرورة ان يأخذ العقد الشكل الذي رسمه له القانون . ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليتناول مسألة الصورية في عقد الشركة بحيث تم التطرق فيه الى ماهية الصورية ومفهومها وشروطها واثار الصورية على عقد الشركة ونسبة المساهمة الوطنية فيها، وموقف القضاء الاماراتي من الصورية والاتجاهات المختلفة الموسع منها والمضيق بالإضافة الى نظرية الشركة الفعلية عند قيام الصورية.

**كلمات البحث الرئيسية:** ماهية الصورية، مفهوم الصورية، وشروط الصورية واثار الصورية المساهمة الوطنية، الاتجاه الموسع، الاتجاه المضيق، نظرية الشركة الفعلية.